

صحي وأمن لأي تغيير يؤسس لدولة حديثة دولة ديمقراطية، دولة العدل والمساواة في ظل سيادة القانون، دولة لكل مواطنيها، وطن حر ومواطن عزيز، ووحدة وطنية حقيقية تمكنه من تحرير أرضه المحتلة، والحفاظ على استقلاله الوطني. فإنه لا يرضى للمواطنين المشاركة في انتخابات قائمة على قانون غير عادل وتمييزي وعملية انتخابية تعتمد الإكراه والتزوير خبرها المواطنون طويلا.

لذا فإنه اليوم يعلن عن مقاطعته لانتخابات الدور التشريعي التاسع لمجلس الشعب، ويطالب الشعب السوري بكل مكوناته القومية وشرائحه وقواه السياسية والاجتماعية بالمقاطعة التي طالما مارسها في العقود السابقة بغفوية وتلقائية. ولكن الإعلان لا يطلب المقاطعة على الأرضية القديمة أرضية اليأس والإحباط الذي أوصلته إليهما ممارسات النظام، من قسر وتزوير وتلاعب بالعملية الانتخابية، بل على أرضية احتجاجية مطلبية يرتفع فيها الصوت من أجل تصحيح المسار الانتخابي كمدخل لتصحيح المسار السياسي. والتصحيح المطلوب يبدأ بخطوات وإجراءات تضع البلاد على طريق انتخابات حقيقية، وتضمن نزاهة العملية الانتخابية ترشيحا وتصويتا وفرزا كما تضمن مشاركة الشعب السوري بحرية وبفرص متساوية، وتتلخص بالمطالب التالية

١. إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية لتأمين خضوع الأجهزة الأمنية للسلطة القضائية، وعودتها إلى مهمتها الأصلية حماية المواطن والحفاظ على أمنه من العدوان والتجسس، وإلغاء كل القوانين التي شرعت الاعتقال والتعذيب والتعسف، والتي يعد إلغاؤها تمهيدا ضروريا لعملية انتخابية جديدة.

٢- إلغاء المرسوم التشريعي رقم ٤ تاريخ ١٢/٤/١٩٩٠ الذي حدد عدد أعضاء مجلس الشعب بـ ٢٥٠ عضوا منهم ١٦٧ عضوا من حزب البعث الحاكم وأحزاب الجبهة و٨٣ من المستقلين مما يجعلهم مسيطرين بأكثرية ثلثي الأعضاء.

٣- تعديل قانون الانتخاب وتصويب العملية الانتخابية، باستخدام لوائح الشطب وحرية الترشح، وضمان حرية الاجتماع والدعاية الانتخابية، وإصدار البيانات، بشكل متساو بين الجميع بما فيها حق استخدام وسائل الإعلام العامة، وإلغاء الصندوق الجوال.... بما يضمن نزاهة العملية الانتخابية واستيفائها للشروط الضرورية لأي منافسة ديمقراطية حرة ونزيهة بين المرشحين

٤- تأمين حق مراقبة الانتخابات على نطاق واسع من قبل القضاء ومنظمات المجتمع المدني المحلية والعربية والدولية المعنية بهذا الشأن.

إن مقاطعة الانتخابات على أرضية الوعي بحقوقنا، والمطالبة بها، بكافة الطرق السلمية، تشكل بداية الطريق لخلق إجماع وطني يمكن الشعب السوري مستقبلا من دحر الاستبداد وخلق طريق الحرية.

بيان من إعلان دمشق

إلى الرأي العام السوري حول الانتخابات التشريعية أيها المواطنون الأكارم

كان إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي قد حدد منذ البداية وفي وثيقته الأولى إن وسيلته للتغيير الوطني الديمقراطي، وفتح صفحة جديدة في تاريخ سورية، هي سلمية وتدرجية. وإن إجراء انتخابات حرة ونزيهة إحدى هذه الوسائل. فالاحتكام إلى إرادة المواطنين عبر صناديق الاقتراع هي الطريق السليمة والأمنة للانتقال من الممارسة السياسية الراهنة والتي كرسها النظام الأمني الاستبدادي، بما عناه من تغييب لدور المواطنين وقهر لإرادتهم وتزوير لمواقفهم وتشويه لصورتهم ووعيهم، إلى الدولة الحديثة المؤسساتية التعددية التداولية التي تستند إلى القواعد الديمقراطية من فصل للسلطات إلى حرية الرأي والصحافة وتعدد الأحزاب والنقابات والمنظمات الحقوقية والمدنية التي تراقب وتنتقد وتصحح. دولة ديمقراطية يمارس فيها مجلس الشعب سلطاته الدستورية الرقابية والتشريعية، مجلس تنتهي فيه ظاهرة الموافقة بالإجماع وبرفع الأيدي بطريقة مسرحية لتمرير مطالب السلطة التنفيذية، فالمجلس هو السلطة الأولى (أعلى السلطات في الدولة) لأنه يجسد إرادة المواطنين.

يعتبر إعلان دمشق إجراء انتخابات متحررة من الخوف والهيمنة والتدخلات السلطوية، انتخابات حرة ونزيهة تتم تحت إشراف قضاء مستقل، بداية جادة لإخراج البلاد من عنق الزجاجة التي أدخلتها فيها سياسات النظام القمعية والاستثنائية والتمييزية، واحتواء المخاطر التي تنذر بانهيارات تتهددها على كل الأصعدة، انهيارات يعايشها المواطن من مصاعب حياتية ما عادت تحتمل، تبدأ بالركض خلف لقمة العيش، في ظل غلاء متوحش، إلى تراجع كارثي في الخدمات التعليمية والصحية، مرورا بضرائب وفواتير شهرية مستحقة تأكل معظم الدخل قبل أن يصل إلى اليد. هذا الدخل المتدن جدا والذي يقضمه فساد لا يوصف. فساد مستشر واسع وعميق يخترق حياتنا ويدمر قيم المجتمع وروح المواطنين. فساد أسست له وعمقته أجهزة القمع والرعب وحمته قوانين ومراسيم وأنظمة إدارية من حالة الطوارئ إلى الأحكام العرفية وصولا إلى مواد دستورية فصلها النظام على مقاسه ولمصلحته فقط. فلا كلمة ولا بيان ولا رأي آخر ولا اعتصام ولا احتجاج ولا مظاهرة... في ظل حالة تغول أمني منفلت من الرقابة والمحاسبة بسبب ابتعاد القضاء، الذي خضع بدوره للخوف والفساد، عن دوره وفقدانه لسلطته واستقلالته.

أيها المواطنون الأكارم

والإعلان إذ يتوق إلى اليوم الذي تتوجه فيه جموع المواطنين إلى صناديق الاقتراع بحرية واندفاع (كما جرى في موريتانيا مؤخرا) لاختيار ممثلهم في أي انتخابات قادمة، رئاسية أو نيابية، أو محلية، كطريق

رسالة (نوروز) ٢٠٠٧

ايتها القوى الوطنية والتقدمية الديمقراطية ..

ايتها الجماهير الكردية :

في كل عام يحتفل أبناء الشعب الكردي في كل مكان بعيده القومي (نوروز) ، والذي يصادف يوم الحادي والعشرين من شهر آذار ، وذلك بالخروج ، رجالاتا ونساء وشيوخا وأطفالا ، إلى رحاب الطبيعة و الهواء الطلق ، بزيمهم الملون بألوان طيف الشمس ، متمتعين بالعروض الفنية الجميلة التي تقدمها الفرق الفنية الفلكلورية الكردية ..

يحتفل شعبنا الكردي بهذه المناسبة التاريخية التي انتصر فيها كاوى الحداد ، الذي يرمز إلى إرادة الخير والتحرر والانعقاد لدى هذا الشعب المضطهد والمكبّل بالسياسات الشوفينية والمشاريع العنصرية، على الطاغية ازدهاك الذي يرمز إلى نزعة الشر والقمع والاستبداد ..

ايتها الجماهير الكردية :

يحل (نوروز) هذا العام والعالم يعيش ظروف ومنغيرات تبشر بانحسار دائرة الشر وتضييق الخناق على الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية التي تعكس في ممارساتها عقلية ازدهاك ، وانتشار مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتتوسع دائرتها شيئا فشيئا ، ولكن رغم ذلك مازال الشعب الكردي يعيش ظروف متباينة في أجزاء كردستان ، فبينما يعيش أجواء الحرية والحياة الديمقراطية في كردستان العراق في ظل النظام الديمقراطي الفيدرالي القائم في العراق ، إلا أنه في كردستان تركيا وكردستان إيران يواجه أنظمة استبدادية لا تعرف للحوار لغة سوى الحديد والنار والتنكر لأبسط الحقوق القومية والديمقراطية لهذا الشعب الامن ، وبالضد من كافة الشرائع والقوانين الدولية والإنسانية..

وفي سوريا أيضا يعيش شعبنا الكردي واقعا مؤلما من الظلم والاضطهاد القومي والتمييز العنصري على يد الجهات الشوفينية ، من تنكر لخصائصه ولوجوده القومي ، وتجاهل لحقوقه ، واستمرارا للمشاريع والسياسات العنصرية من إحصاء استثنائي نفذ عام ١٩٦٢ ، وحزام عربي طبق عام ١٩٦٦ ، وتعريب للأسماء والقرى والمحال التجارية ، وحظر الطبع والنشر باللغة الكردية ومنع التحدث بها في الدوائر الرسمية ، والتضييق على الموظفين والطلبة الكرد ، وإغلاق الفرص أمامهم للتوظيف والعمل في المؤسسات والدوائر الحكومية ..

لقد عاد العيد هذا العام وشعبنا السوري عموما والكردية خصوصا ما زال يطمح في بناء نظام ديمقراطي تعددي ليعيش فيه حياة خالية من قانون الطوارئ والأحكام العرفية ، وتسوده الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وانتخابات نزيهة وشفافة ، وتوآد فيه ظاهرة الفساد والتسيب ، وتأخذ فيها القضية الكردية طريقها إلى الحل الديمقراطي العادل ، وفي هذا الاتجاه فان الحركة الكردية مدعوة إلى رص صفوفها وصولا إلى انجاز المؤتمر الوطني الكردي في سوريا وتشكيل المرجعية التي من شأنها أن توحد الموقف السياسي الكردي .

ومن هنا وفي الوقت الذي نتوجه فيه إلى الشعب الكردي في كل مكان بالتهنئة بعيده القومي راجين له حياة حرة كريمة ، فإننا في اللجنة العليا للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا ندعو الجماهير الكردية إلى الاحتفال بعيدها بشكل حضاري بعيدا عن الفوضى والمظاهر التي تسيء إلى معاني العيد ودلالاته التي تستحق كل التقديس والإجلال وإشعال الشموع ليلة نوروز .

- وكل عام وشعبنا ووطننا بخير .

١٧ آذار ٢٠٠٧

اللجنة العليا

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

أيها المواطنون الأكارم
إن إعلان دمشق إذ يتوجه إلى
الشعب السوري بدعوته إلى
مقاطعة الانتخابات السورية
فلأنه يعتبر الشعب الطرف
الأصيل في المعادلة الوطنية
فهو مصدر السلطات ومصدر
الشرعية وهو صاحب
المصلحة في التغيير
الديمقراطي والعيش في ظل
الحرية والكرامة والعدل
والمساواة. إنها دعوة لرفع
الصوت ضد الاستخفاف
والاستهتار والافتئات على
الحقوق وضد تجاهل الحقوق
السياسية والاقتصادية والثقافية
والإنسانية للمواطنين الذي
كرسه النظام منذ عقود عبر
خطة منهجية هدفت إلى
السيطرة والهيمنة والاستئثار
بالحكم وإبعاد المواطنين عن
حقهم في إدارة شؤونهم
والمشاركة في اتخاذ القرار
السياسي كما يحصل في الدول
الحديثة.

أيها السوريون هذه فرصتنا
لنقول للنظام وأجهزته: إننا
نرفض استمرار حالة الإقصاء
والاستئثار ونرفض عملية
القسر والتلاعب بإرادتنا
وتجاهل حقوقنا في المشاركة
في اتخاذ القرارات التي تقرر
مصيرنا ومستقبل أولادنا
وأحفادنا. فمستقبل وطننا
وحياتنا وحياة أولادنا وأحفادنا
أثمن وأعز من أن نتركها بين
أيدي من لا يصونها وينميها
وأثمن من كل التضحيات التي
نقدمها في سبيل الخلاص من
هذه الحالة غير الصحيحة
وغير الصحية.

لنرفع الصوت عاليا ضد قانون
الانتخابات غير الديمقراطي
لنعلم رأينا ضد تزييف إرادتنا
عبر عملية انتخابية شكلية

دمشق في ٢٢/٣/٢٠٠٧

إعلان دمشق للتغيير الوطني
الديمقراطي - مكتب الأمانة